

قرار :

مادة ١ - يفتح اعتماد إضافي باستخدامات صندوق الطوارئ للسنة المالية ١٩٦٩/١٩٧٠ بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه (مائة مليون جنيه) لمواجهة احتياجات القوات المسلحة ومتطلبات الطوارئ بصفة عامة مقابل زيادة موارد الصندوق بذات القدر (عجز طوارئ) .

مادة ٢ - تعدل كل من استخدامات وموارد صندوق الاستثمار للسنة المالية ١٩٦٩/١٩٧٠ تحقيقاً للاعتد الإيضاحي المشار إليه في المادة الأولى .

مادة ٣ - يصدر وزير الخزانة القرارات اللازمة لتعديل كل من موازنة صندوق الطوارئ وصندوق الاستثمار واتخاذ باقي الإجراءات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ ربيع الآخرة سنة ١٣٩٠ (٢٨ يونيو سنة ١٩٧٠)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٠٧٧ لسنة ١٩٧٠

بالترخيص لوزير الخزانة في مك عملة تذكارية نيكل للتداول من فئة العشرة قروش بمناسبة الاحتفال بالعيد الخمسين لإنشاء بنك مصر في ٧ مايو سنة ١٩٧٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ الخاص بنظام النقود في البلاد المصرية ؛

وعلى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٥ الخاص بإصدار عملات تذكارية ؛ وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٠٧٣ لسنة ١٩٧٠

بالإذن لوزير الخزانة في ضمان الجمعية التعاونية لبناء المساكن لضباط الشرطة لدى بنك الأثمان العقاري في الحصول على قرض في حدود مليونين من الجنيهات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى موافقة مجلس الأمة ؛

قرار :

مادة ١ - يؤذن لوزير الخزانة - نيابة عن الحكومة - في أن يضمن الجمعية التعاونية لبناء المساكن لضباط الشرطة لدى بنك الأثمان العقاري في الحصول على قرض للأغراض الخاصة بالمشروعات السكنية للجمعية في حدود مبلغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ ج (مليونين من الجنيهات) وفقاً للشروط والأوضاع التي يتم الاتفاق عليها بين وزارة الخزانة وبنك الأثمان العقاري والجمعية التعاونية لبناء المساكن لضباط الشرطة ما

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ ربيع الآخرة سنة ١٣٩٠ (٢٨ يونيو سنة ١٩٧٠)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٠٧٤ لسنة ١٩٧٠

بشأن فتح اعتماد إضافي في موازنتي صندوق الطوارئ وصندوق الاستثمار للسنة المالية ١٩٦٩/١٩٧٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى موافقة مجلس الأمة ؛